

حدود تطور عملية الإصلاح السياسي في منطقة الخليج العربي

دراسة في بعض المؤشرات السياسية والاقتصادية

دراسة صادرة عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات

إعداد: محمود عبد العال

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧

إِدْرَاك **IRAK**

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

المحتوى

٣	مقدمة.....
٤	أولاً: مجالس التشريع في الخليج ما بين التمثيل والتعيين.....
٧	ثانياً: بعض عوامل تقويض تطور عملية الإصلاح السياسي في منطقة الخليج.....
٨	الاقتصاد الريعي ومنطق شراء الولاءات.....
٩	نفوذ المملكة العربية السعودية.....
١٠	استنتاجات.....
١٢	قائمة المراجع.....
١٢	المراجع العربية:.....
١٢	المراجع الأجنبية:.....

مقدمة

ينطلق العديد من المفكرين والباحثين في قضايا التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ممّا أسموه "الاستعصاء العربي" في دراسة قضايا التحول الديمقراطي، وينشغل الباحثون الآن في تحديد ماهية هذا الاستعصاء وطبيعته، لا سيما بعد الانفراجة التي كادت أن تحدث في خضم الربيع العربي ٢٠١١ وانسداد آفاقها في مراحل لاحقة، بل واتجاه بعضها إلى نماذج الدولة الفاشلة كحالات سورية وليبيا واليمن، أو تلك الحالات التي ارتدت عن المسار مثل مصر، أو تلك التي تسير بحذر يربو لتنازل الأغلبية عن حقها في الحكم لإنجاح عملية التحول كما الحال في تونس.

ولكن في مقابل هذا الاستعصاء لا نستطيع أن ننكر بأي حالٍ من الأحوال ما يمكن الاصطلاح عليه بـ"الاستثناء الخليجي"؛ حيث طرح الباحث في الاقتصاد السياسي ستيفان هابر Stephen Haber في أحد كتاباته حول أشكال الحكومات السلطوية وتعاطيها مع الأداء الديمقراطي مجموعة من التساؤلات والإشكاليات التي ترتبط بشكل الحكومات السلطوية، وذلك من منظور اقتصادي، مثل مصدر الشرعية لدى هذه الأنظمة السلطوية^١.

ويبدو من ذلك أن هابر يحاول تفكيك مفهوم السلطوية انطلاقاً من الأداء الاقتصادي لهذه الأنظمة، فنجحت الأنظمة الخليجية ذات الاقتصادات الريعية والوفورات المالية في تجاوز حالة الربيع العربي من خلال المنح والعطايا وهي بمثابة رُشا سياسية للمواطنين، ولكن من الناحية الأخرى لم ينجح ذلك في الحالة الليبية ممّا ينسِف إلى حدٍ بعيدٍ هذا الاتجاه التفسيري؛ حيث ثار الليبيون على حكم العقيد مُعمر القذافي رغم كل الامتيازات الاقتصادية المتاحة لهم^٢. انطلاقاً من هذا، تنطوي الورقة على دراسة جانبيين أساسيين: الجانب الأول يناقش أهمية المشاركة السياسية، لا سيما فيما يتعلق بمؤشر الانتخابات كدلالة تعكس تطور الوعي السياسي للمواطن، وكذلك دورها في إمكانية إفراس نخب مدنية من قلب الحراك السياسي الذي تنتجه الانتخابات في مراحلها المختلفة؛ سواءً الترشح والخطاب الدعائي، أو التعاطي مع قضايا المجتمع المختلفة أثناء العضوية في المجالس المختلفة كحال أعضاء مجلس الأمة الكويتي. جدير بالذكر هنا أن الانتخابات على المستوى التشريعي والرقابي في منطقة الخليج تنحصر فعلياً في الكويت وإلى حدٍ ما في سلطنة عُمان والبحرين، في حين تنعدم في حالات قطر والسعودية والإمارات، ومن ثم يتلخص غرض المقارنة هنا في التوصل إلى ما يمكن أن تضيفه

^١ محمود عبد العال: باحث متخصص في الشأن المصري وقضايا التحول الديمقراطي. تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ٢٠١٥، وحصل على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية والإنسانية من معهد الدوحة للدراسات العليا، وله العديد من الأبحاث المنشورة بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، ومجلة العلوم القانونية والسياسية بالمركز العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ببرلين.

^٢ Stephen Haber, "Authoritarian Government." In : Barry Weingast and Donald Wittman (editors), Oxford Handbook of Political Economy, (UK: Oxford University Press, 2006), pp. 693.

^٣ انظر: تقرير قام به موقع Topinfo Post وترجمه موقع المصري اليوم حول ما كان يتمتع به الليبيون من امتيازات اقتصادية في عهد القذافي، في: أحمد حمدي، ١٠ معلومات تشير إلى أن الليبيين قد يندمون على مقتل القذافي، المصري اليوم (٢٠١٤/١٢/٣٠)، على الرابط:

<http://lite.almasryalyoum.com/lists/politics/35062/>

الانتخابات كإجراء للتأثير على تفاعلات الحياة السياسية، وكذلك ما يمثله غيابها من دورٍ سلبي؛ على مستوى تطور الوعي السياسي سواءً لدى النخب أو العامة. من ناحيةٍ أخرى، يتناول الجانب الثاني من الورقة عوامل تعثر عملية الإصلاح والحراك السياسي هناك، لا سيما في ضوء مؤشرات الدور الرعوي الذي تقوم به الدولة، بالإضافة إلى الدور السلبي الذي لعبته المملكة العربية السعودية في إجهاض عمليات الإصلاح، وكانت حالة مملكة البحرين نموذجاً واضحاً لذلك.

أولاً: مجالس التشريع في الخليج ما بين التمثيل والتعيين

تعد مجالس التشريع في الخليج العربي، باستثناء مجلس الأمة في الكويت، أحد أهم محاولات الزيف لإضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم؛ حيث تُتخذ كمظهر من أشكال الحداثة الذي اتجهت له كل دول العالم في القرن الأخير. تتدخل بشكلٍ كامل الحكومة في كل من قطر والمملكة العربية السعودية في تشكيلها، في حين تتدخل الحكومة في تشكيل المجلس من خلال الاحتفاظ بحقها الدستوري في تعيين عددٍ ليس بالهين من أعضائه كحالات البحرين وسلطنة عُمان، أو حتى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تصطفي من لهم حق التصويت في انتخابات المجلس الاتحادي.

وتظل حالة الكويت هي النموذج المُلمم للنخب الخليجية، رغم جمودها وعدم تطورها، ولكنه يبقى الأمثل في تحديد العلاقة بين المواطن الخليجي وشيوخه؛ حيث يُحتفظ بحقوق التشريع والمساءلة لممثلي الشعب في مجلس الأمة، ممّا ينعكس على تراكم الثقافة الديمقراطية هناك. جدير بالذكر أن الخصوصية الكويتية نمت في ظل الظروف السياسية والعوامل الجغرافية المحيطة؛ حيث سعى نظام البعث في العراق لضم الكويت بعد حصولها على الاستقلال ١٩٦١ مباشرة. دفع ذلك أمير الكويت إلى الدعوة إلى انتخاب المجلس التأسيسي لوضع الدستور، وأوكل للمجلس وضع قوانين انتخاب مجلس الأمة والانتخابات البلدية. أدى ذلك كله خصوصاً مع تجاوز نسبة المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي حد الـ ٧٠% إلى إجهاض محاولات العراق للسيطرة على الكويت، ورغم جدية أمير الكويت في تجاوز الحكم الفردي خاصة بعد انتخاب المجلس التأسيسي، لكن ضمنت بعض الثغرات الدستورية والقانونية تجمد التجربة الدستورية للكويت، لا سيما ما يرتبط بالعلاقة بين الأمير ومجلس الأمة، وسلطة الأول على الأخير.

تُبرز نسب المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الأمة الكويتي أهمية التجربة وما وصلت إليه لدى الرأي العام، ليس فقط في الكويت، لكن في منطقة الخليج ككل. فقد ارتفعت متوسطات المشاركة في الانتخابات الكويتية منذ عام ١٩٦٢. وصلت هذه المشاركة حد الـ ٩٠% في انتخابات ١٩٨١ بعد توقف الحياة البرلمانية لمدة ٥ سنوات إثر الحل غير الدستوري لمجلس الأمة، وبلغت نسب المشاركة تقريباً ٨٠% في ستة انتخابات أولها كان ١٩٦٣ والخمسة الأخرى منذ الانتخابات الخامسة ١٩٨٥ حتى الانتخابات العاشرة، وبلغت نسب المشاركة حد الـ ٧٠% في انتخابات ٢٠٠٦، وتجاوزت

٤ محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (أبو ظبي: دار العيدروس للكتاب الحديث، ٢٠٠٢)، ص ٢٠٦-٢٠٧.
٥ عبد الله يوسف سهر، نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الأمة وضرورة المصالحة، (١٧/٨/٢٠١٣)، الوطن الكويتية، على الرابط:

<http://alwatan.kuwait.tt/article/details.aspx?id=298212> تاريخ الدخول: ١٩/١٠/٢٠١٧

٦٠% في انتخابات ١٩٧٥، ١٩٧٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٢، و٢٠١٦، وبلغت ٥٠% في انتخابات ١٩٧١، ٢٠٠٩، وانتخابات ٢٠١٣، وبلغت أدنى حد لها في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ حيث وصلت إلى ٤٠% بعد حل المجلس شباط/فبراير ٢٠١٢ بحكم من المحكمة الدستورية بالكويت^٦.

تعكس هذه النسب بصورة أو بأخرى حالة من التطور سواءً على مستوى التجربة نفسها، أو فيما يتعلق بوعي المواطنين في المشاركة الإيجابية، وهذا ما برز في ارتفاع نسبة المشاركة إلى ٩٠% في انتخابات ١٩٨١ بعد تعطل الحياة البرلمانية لمدة ٥ سنوات، وهو ما يعكس بطريقة أو بأخرى تمسك الكويتيين بما وصلت إليه تجربتهم، وسعهم لتطويرها باعتبارهم حالة استثنائية بين مشيخات الخليج المجاورة Gulf neighboring Sheikhdoms.

فيما يتعلق بالحالة العُمانية، رغم انعزال سلطنة عُمان النسبي عن بقية أنظمة الخليج لا سيما فيما يتعلق بتحالفتها الخارجية، لكنها تتشابه معهم في السياسات الداخلية التي تُعلي من قيمة الفردانية في الحكم. برز ذلك في حراك العُمانيين في خضم الربيع العربي ٢٠١١، وكذلك مشاركتهم بفاعلية في الانتخابات التي تلت هذا الحراك؛ حيث تجاوزت حد ٧٦,٦% في الانتخابات البلدية ٢٠١١. وتراجعت هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها في انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٥؛ نتيجة حالة عدم الثقة بين المواطنين والسلطة فيما يتعلق بنتائج حراك ٢٠١١، حيث لم تتجاوز ٥٦%، رغم الصلاحيات الجديدة التي يتمتع بها مجلس الشورى في النظام الأساسي للدولة الذي تم تعديله ٢٠١١ إثر الحراك السياسي والاجتماعي للعُمانيين.

جدير بالذكر أن السلطة التشريعية في عُمان تتكون من مجلسين هما: مجلس الدولة المعين من السلطان، ومجلس الشورى المنتخب من الشعب انتخاباً مباشراً، وفي كل الأحوال لا يُمكن أن يزيد أعضاء مجلس الدولة عن عدد أعضاء مجلس الشورى. وتحتكر الحكومة صلاحية اقتراح مشروعات القوانين وتطرحها على مجلس الشورى، سواءً للتعديل أو الموافقة، وبعد ذلك تحول إلى مجلس الدولة للبت فيها. وفي حالة الاختلاف، يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة (مجلس عمان) برئاسة رئيس مجلس الدولة ليؤخذ القرار النهائي بالأغلبية. وليس لمجلس الشورى الحق في اقتراح القوانين وإصدارها مباشرة ولكن للحكومة القرار النهائي في ذلك^٨، ولمجلس عمان مساءلة الوزارات الخدمية فقط، ولذا يمكن نعت هذه الديمقراطية بأنها ديمقراطية الانتخاب فقط، متمثلة في أعضاء الشورى وليس الممارسة داخل المجلس.

فيما يتصل بحالة البحرين، نص دستور المملكة على أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين: مجلس الشورى المعين الذي يتكون من ٤٠ عضواً، ومجلس النواب المنتخب انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً والذي يتكون من ٤٠ عضواً كذلك^٩. لم تتطور حالات الإصلاح السياسي في مملكة البحرين رغم أنها تختلف عن بقية دول الخليج بحكم موقعها الجغرافي

^٦ - عبد الله يوسف سهر، المصدر السابق.

^٧ "المعولي رئيساً لمجلس الشورى العماني"، الجزيرة نت (٢٠١٥/١١/٤)، على الرابط: <https://goo.gl/FFP4dj> تاريخ الدخول: ٢٥/٩/٢٠١٧.

^٨ النظام الأساسي للدولة (الدستور).

^٩ - دستور مملكة البحرين المعدل ٢٠١٢.

القريب من إيران وعلاقة ذلك بتنوعها الديموغرافي والديني، الذي سمح بالتدخلات الخارجية سواءً من إيران لنصرة الطائفة الشيعية هناك، أو من المملكة العربية السعودية للحفاظ على وجود أسرة آل خليفة السنية. وأدت هذه التدخلات إلى إفشال الحراك السياسي في انتفاضة ٢٠١١ نتيجة إبراز الجانب الطائفي للحراك.

من ناحية أخرى، بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٢ التشريعية ٥٣,٥%، والتي جاءت عقب تعطل الحياة البرلمانية ٢٧ سنة منذ عام ١٩٧٥؛ بسبب خلاف بين الأمير آنذاك والمجلس. وفي انتخابات ٢٠٠٦ بلغت نسبة المشاركة ما يقارب ٧٢%، في حين لم تتجاوز نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ حد الـ ٦٧%^{١٠}. وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات التكميلية التي أجريت في العام ٢٠١١، نتيجة لاستقالة ١٨ عضواً من جمعية الوفاق إثر الاحتجاجات التي شهدتها البحرين في تلك الفترة، ٥١%، في حين بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٤ ٥٣% في ظل دعوة المعارضة للمقاطعة^{١١}.

في حين يعد مجلس الشورى في كلٍ من المملكة العربية السعودية وقطر منحة كاملة من الحاكم؛ حيث يمتلك المجلس فهماً صلاحيات استشارية يقوم بها عضو المجلس، بما يوحي بأنه لا يزيد عن كونه موظفاً حكومياً؛ لذا تعمل النخب السياسية في قطر والمملكة العربية السعودية على ضرورة الانتقال تدريجياً إلى الانتخاب الكامل لمجلس الشورى؛ حيث اقترحت النخب الليبرالية في المملكة العربية السعودية البدء بعملية تجريبية، يتم من خلالها انتخاب عدد غير مؤثر على قرارات المجلس، والحكم على هذه التجربة وتقييمها، وتكون فرصة جيدة ليتدرب السعوديون على الثقافة الديمقراطية. في حين يرى آخرون أن السعوديين أبعد ما يكونون عن فهم طبيعة الانتخابات؛ حيث ستتحول منافساتهم إلى سجلات قبلية ومناطقية وطائفية.

في السياق نفسه ومع انطلاق موجة الربيع العربي شهدت السعودية، خاصة المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية، مظاهرات ومطالبات للانتقال نحو الحكم الدستوري، من خلال انتخابات مباشرة لمجلس الشورى، ومنحه صلاحيات كاملة في سن القوانين ومراقبة الحكومة. ولكن قوبل كل ذلك بحملة من الاعتقالات والأحكام على ناشطين سياسيين، ولم يُبدَأ أي تجاوب مع ذلك.

ولكن يرى البعض أنه مع تنفيذ برنامج ابتعاث الطلاب للجامعات الغربية، الذي بدأه الملك عبد الله، لم يعد هذا النظام الذي تتخذه الدولة مجدياً، خاصة مع نمو عقول هؤلاء المبتعثين الكثر الذين سيصبحون في تطور حركة الوعي والاتصال بالمجتمعات الأخرى التي تنتهج الديمقراطية، وظهر ذلك في العديد من المظاهرات الإلكترونية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الفيسبوك وتويتر واستخدام الهاشتاغ. وتمحورت الموضوعات التي شغلت السعوديين حول

^{١٠} على عبد الله العراوي، المسيرة الإصلاحية والديمقراطية في مملكة البحرين، تقرير مقدم للأمانة العامة للاتحاد العربي، على الرابط: <https://goo.gl/NjWEg4> تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٨.

^{١١} "معارضة البحرين تعلن مقاطعة الانتخابات التشريعية"، الجزيرة نت (2014/10/11)، على الرابط: <https://goo.gl/eaMFcW> للمزيد فيما يتعلق بنتائج الانتخابات ونسب المشاركة في الانتخابات البحرينية انظر الموقع الرسمي لإدارة الانتخاب والاستفتاء الرسمية لدولة البحرين على الرابط: <https://goo.gl/JN8rH1> تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٢.

الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد، والدعوة إلى انتخاب مجلس الشورى، والتضامن مع المحكوم عليهم ممن دعوا إلى المظاهرات^{١٢}.

أما قطر فحاولت تجاوز هذه المطالبات وانطلقت نحو الانتقال التدريجي للحكم الدستوري: حيث أقرَّ أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في دستور ٢٠٠٤ مبدأ الانتخاب في مجلس الشورى خلال ١٠ سنوات من إقرار الدستور؛ حيث فصلَّ في تكوينه وصلاحياته التي شملت التشريع والرقابة وإقرار الموازنة، ولكن احتفظ الأمير لنفسه بتعيين ثلث المجلس، في حين يتم انتخاب الثلثين الآخرين انتخاباً حراً ومباشراً^{١٣}. ورغم تأكيد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في كلمته أمام مجلس الشورى، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، إجراء أول انتخابات لمجلس الشورى في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ وفق دستور ٢٠٠٤، لكن ذلك لم يحدث حتى الآن نتيجة تحجج القيادة في قطر بالأسباب المتعلقة بتحديات التنمية في البلاد، والأوضاع العاصفة التي تمر بها المنطقة، خاصة مع تطور ملفات الثورة في سورية واليمن وليبيا ومصر^{١٤}.

تتم الانتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة وفق شروط خاصة؛ حيث يتحكم حُكام الإمارات السبع في تشكيل الهيئة الانتخابية الموكَّل إليها انتخاب المجلس الوطني الاتحادي؛ لذا لا يُمكن الحديث عن نسب مشاركة حقيقية في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي؛ لأن حق الانتخاب ليس مكفولاً لكل من ينطبق عليه القانون والسن القانوني للانتخاب، بل ذلك في يد حكام الإمارات.

ومع تفجر أحداث الربيع العربي ظهرت مطالبات من شخصيات عامة في الإمارات للمطالبة بالإصلاحات السياسية، وإدخال تعديلات على المجلس الوطني الاتحادي، ليكون قوة فاعلة سواءً في سن القوانين أو الرقابة على الحكومة، باعتبار أن المجلس الوطني بشكله الحالي ما هو إلا استشاري لا دور له، فضلاً عن التدخل الحكومي الفج في تشكيله، وقابلت السلطات هذه المطالبات بالاعتقالات، وهذا ما رفضه من يطلقون على أنفسهم التيار الليبرالي هناك.

ثانياً: بعض عوامل تقويض تطور عملية الإصلاح السياسي في منطقة

الخليج

تتعدد عوامل تقويض الإصلاح السياسي في منطقة الخليج وفق العديد من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، وما يتصل بها من الانقسامات الطائفية. وسنركز في هذا الجزء على أهم عاملين برأينا، وهما دور

^{١٢} الثابت والمتحول ٢٠١٤: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، ص ٨٨-٩٧، على الرابط: <https://goo.gl/DXi4Ej> تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٣.

^{١٣} المادة 77، دستور دولة قطر.

^{١٤} أمير قطر يعلن إجراء انتخابات مجلس الشورى عام ٢٠١٣، BBC عربي (2011/11/1)، على الرابط: <https://goo.gl/ibqPoN> تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٩/٢٩.

الاقتصاد الريعي وعلاقته بمنطق شراء الولاءات، بالإضافة إلى الدور السلبي الذي تلعبه المملكة العربية السعودية، بحكم محوريتهما في منطقة الخليج، في إجهاض محاولات الإصلاح كحال البحرين.

الاقتصاد الريعي ومنطق شراء الولاءات

تستخدم الأنظمة السلطوية استراتيجية شراء الولاءات The Logic of Co-optation لضمان البقاء والاستمرار في السلطة¹⁵، وقد تكون هذه الاستراتيجية الأكثر شيوعاً في أنظمة مثل أنظمة الشرق الأوسط، حيث تتخذ طابع الديمومة. فيستخدم النظام صلاحياته وسلطاته في توزيع الولاءات مثل التسهيلات الضريبية، والتسهيلات البيروقراطية للاستثمار. ويؤخذ على هذه الاستراتيجية غياب الاستدامة.

من ناحية أخرى، يعتمد طرح شراء الولاءات على مدى توفر الموارد المالية والإمكانات المادية لتحقيق ذلك، فمثلاً نظام فقير كالنظام المصري لا يستطيع ضمان ديمومة ذلك بقدر أنظمة أخرى كأنظمة الخليج ذات الثروات النفطية. فارتبط منطق شراء الولاءات بدول نفطية كالخليج العربي، حيث نرى أنها ارتبطت بالطفرة في أسعار النفط التي استحدثت الدولة الخليجية لتوسيع برامج الرفاه الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية، والتي غابت لفترة طويلة مقارنة بالعواصم العربية التاريخية. فصحب ذلك تضخم في البيروقراطية، وكذا الإنفاق العام كحال السعودية التي زاد عدد الوزارات فيها من أربع وزارات قبل النفط إلى عشرين وزارة¹⁶. وانعكس ذلك على التضخم البيروقراطي نتيجة طبيعة تشكّل وشرعية الأنظمة السياسية القائمة على الاقتصاد الريعي، وعدم فرض ضرائب على المواطنين لتجنب الدخول في سجل المقولة العربية الشهيرة "لا ضرائب دون تمثيل"¹⁷ "No taxation without representation". تفرض هذه المقولة ضرورة مشاركة المواطن من خلال ممثليه في الرقابة والإشراف على توزيع الأموال.

وأخيراً يعود تطور أسلوب شراء الولاءات إلى انتقاله من شكله التقليدي إلى وضع أكثر مؤسسية وانضباطاً، حيث تم ربطه بتوسيع البيروقراطية وإغراقها بالعطايا والمنح على هيئة حوافز وترقيات، مستغلة في ذلك الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي؛ حيث التوسع في دور الدولة وظهور ما يُسمى بـ"البيروقراطية" التي تُميز الدول النفطية وتلازم معها التضخم البيروقراطي، وهذا عكس الخطاب الدولاتي الذي تتبناه هذه الدول ويدعو إلى اقتصاد السوق الحر. بلغ الإنفاق الحكومي السعودي عام ١٩٨٢ نسبة ٧٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في حين كان ٥٨,٥% في عام ١٩٧٥¹⁸.

¹⁵ Haber, op.cit., P. 701.

¹⁶ نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط ١، ديسمبر ٢٠١٠)، ص ص ٦٠٤-٦٠٥.

¹⁷ Emile Sahliyah. 2000. "THE LIMITS OF STATE POWER IN THE MIDDLE EAST". Arab Studies Quarterly 22 (4). Pluto Journals, Pp. 5-6.

¹⁸ نزيه الأيوبي، مرجع سابق، ص ص ٥٨٢-٥٨٣.

وهذه الطفرة النفطية لم تنعكس بنفس الدرجة على الأداء الحكومي والشرعية السياسية، بل إنها أدت لمزيد من التنميط والفساد الإداري. وي طرح ذلك تساؤلاً حول الفجوة الكبيرة التي تنتج حول العلاقة بين الدولة والمجتمع في منطقة الخليج خاصة مع نهاية عصر النفط. وفي هذا الاتجاه برز خلال هذا العام، الذي سبقه انهيار في أسعار النفط العالمية، اتخاذ قرار تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل التغلب على العجز المالي الذي خلفته انهيارات أسعار النفط عالمياً^{١٩}.

نفوذ المملكة العربية السعودية

لعبت المملكة العربية السعودية، باعتبارها قوة إقليمية مركزية في منطقة الخليج العربي، دوراً سلبياً في تطور عملية الديمقراطية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، ظهر ذلك بصورة جلية في حالة البحرين، وقطر إلى حدٍ بعيد. استغلت حكومة المملكة الانقسام الطائفي في المجتمع البحريني، والتدخل الإيراني في مساندة انتفاضة ٢٠١١ بالبحرين، لقمع انتفاضة ٢٠١١؛ حيث أرسلت قوات درع الجزيرة السعودية بهدف حماية النظام السياسي هناك وقمع معارضيهِ^{٢٠}.

تجدر الإشارة هنا إلى أن توقيت دخول قوات درع الجزيرة للبحرين تزامن مع التوافق السياسي الذي تم ما بين الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد وقادة المعارضة البحرينية، ونسف هذا التدخل ما توافقت عليه القوى السياسية مع ولي العهد، واستعيض عنه فيما بعد بمنطق القوة كبديل للتفاوض والحوار^{٢١}.

وعلى الرغم من نص الدستور الدائم لدولة قطر الصادر ٢٠٠٤ على مبدأ الانتخاب في تشكيل مجلس الشورى، والعمل على تطبيق هذه المادة الدستورية خلال ١٠ سنوات من الموافقة على الدستور، لكن هذا الأمر لم يحدث حتى الآن، رغم تأكيد أمير دولة قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في أحد خطاباته أمام مجلس الشورى ٢٠١١ عزمه تطبيق الدستور فيما يتعلق بتشكيل مجلس الشورى^{٢٢}. وتشير التحليلات إلى أن تأخر تطبيق هذه المادة نتيجة ضغط سعودي رافض لأي نوع من التمثيل الشعبي خوفاً من انتقال العدوى لداخله، لا سيما في ظل التشابه الكبير بين قطر والسعودية فيما يتعلق بتمسكهما بفكر الإمام محمد بن عبد الوهاب، وكذلك حالات التمرد الأسري بين عائلات وقبائل دولة قطر

^{١٩} " دول خليجية تلتحق بالإمارات والسعودية في فرض «القيمة المضافة»"، الحياة (٢٠١٧/٨/١٥)، على الرابط: <https://goo.gl/4rn98C> تاريخ الدخول: 2017/10/6.

²⁰ Look : Zoltan Barany, **How Armies Respond to Revolutions and Why**, (PRINCETON ; OXFORD : Princeton University, pp. 133-164.

^{٢١} مقابلة غير رسمية مع أحد نشطاء الحراك البحريني، الدوحة، أيار/مايو ٢٠١٦.

^{٢٢} أمير قطر يعلن إجراء انتخابات مجلس الشورى عام ٢٠١٣، مرجع سابق.

والمملكة العربية السعودية. من ناحية أخرى، تفتتح تطورات الأزمة الخليجية الأخيرة مع قطر الباب أمام ارتفاع أصوات المفكرين القطريين بإعادة النظر في تشكيل مجلس الشورى، للتدرج في الإصلاح السياسي على غرار نموذج الكويت^{٢٣}.

يبرز ذلك كله بصورة لا تدع مجالاً للشك أن السعودية في ظل نظامها السياسي الجامد لن تسمح بإقامة حكومة دستورية بظهير شعبي على أي من حدودها؛ حيث يمكن أن يشكل ذلك انتشار العدوى لداخلها المنقسم، لا سيما فيما يرتبط بالانقسام الطائفي القائم في المنطقة الشرقية الغنية بالثروات النفطية والقريبة من إيران، والتي لم تهدأ منذ أحداث الربيع العربي في ٢٠١١ حتى الآن بسبب حالات التهميش الذي يدعونه. ويعني ذلك بصورةٍ أو بأخرى أن سقف الإصلاحات السياسية بمنطقة الخليج وفق رؤية حكومة المملكة لا يمكن أن يتجاوز السقف المتعلق بصلاحيات الملك/الأمير.

من ناحية أخرى يبدو من خلال متابعة تعاطي المملكة العربية السعودية مع أحداث ٢٠١١ أن حكومة المملكة غير مستعدة لإدخال أي تعديلات، أو حتى تقديم تنازلات في نظامها الأساسي؛ حيث أعقد الملك عبد الله مليارات الريالات على مواطنيه لامتنصاص تبعات الربيع العربي، دون أن يُقَدِّم على أي نوعٍ من التنازلات السياسية^{٢٤}.

استنتاجات

نستطيع إعادة تأكيد أهمية الجانب الاقتصادي في التأثير على عملية الإصلاح السياسي في منطقة الخليج العربية. فمثلاً، استخدمت حكومات البحرين، والكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية الربع النفطي في خفض الضرائب، وتقديم التسهيلات المعيشية والاقتصادية للمواطنين، لا سيما بعد ٢٠١١ بغرض شراء الولاءات ومن ثم ضمان البقاء، بعكس أنظمة سياسية فشلت في ذلك نتيجة عجز مواردها (كحال مصر وتونس)، ولكن على صعيدٍ آخر لا يمكن تجاوز عوامل أخرى كدور القبيلة والدين في ضمان الاستقرار السياسي كحال المملكة العربية السعودية وقطر، فيُعد منطوق شراء الولاءات المُتبع وقتياً، تغيب عنه الديمومة؛ حيث ارتبط بالفورات النفطية الكبيرة. يبرر ذلك فشل أنظمة أمثال مصر وتونس في امتصاص انتفاضات ٢٠١١ فيما نجحت أنظمة الفورة النفطية في تحقيق ذلك. يعكس ذلك بصورة مباشرة الواقع السياسي بما في ذلك العلاقة بين الحاكم والمحكوم في منطقة الخليج في عصر ما بعد النفط.

يمثل التخوف من التمثيل الشعبي لدى الأنظمة الخليجية عثرة أمام تطور عملية الديمقراطية في منطقة الخليج؛ حيث تحظر دول الخليج الست إقامة التحالفات، والأحزاب السياسية، وتكتفي البحرين بما يسمى بـ "الجمعيات السياسية". وفي هذا السياق، يبدو من دراسة نسب المشاركة السياسية في الانتخابات أن المواطنين في دول الكويت والبحرين وسلطنة عُمان هم الأكثر استعداداً لأي تطور ديمقراطي في المستقبل نتيجة ممارستهم للعمل السياسي خاصة

^{٢٣} الناشط القطري لحدان المهندي على موقع التواصل الاجتماعي تويتر نموذج لذلك، بالإضافة إلى مقابلات غير رسمية للباحث مع عددٍ من القطريين المنشغلين بالإصلاح السياسي في قطر.

^{٢٤} "خادم الحرمين يعود إلى السعودية بعد رحلة علاجية دامت ثلاثة أشهر"، العربية نت (١١/٢/٢٠١١)، على الرابط:

<https://goo.gl/kEt1PS> تاريخ الدخول: ١٧/١٠/٢٠١٧.

المتعلق بجانب الانتخابات، التي تضمن تطور وعي الناس في الاختيار من بين المرشحين ممثلهم وفق مبدأ المصلحة التي تعكسها برامجهم الانتخابية، أو حتى دور الانتخابات في إفراز نخبة سياسية واعية ترى في نفسها القدرة على تضمين المطالب الشعبية في خطابها السياسي؛ سواء أثناء مراحل الدعاية الانتخابية أو الممارسة الفعلية للعمل التمثيلي، بعكس مواطني المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر؛ حيث تنعدم الانتخابات المتعلقة باختيار المشرعين والمراقبين للأداء الحكومي.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الأيوبي، نزيه، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، (أمجد حسين مُترجمًا)، الطبعة الأولى (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ديسمبر ٢٠١٠).

دستور دولة قطر.

دستور مملكة البحرين المعدل ٢٠١٢.

العيدروس، محمد حسن، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (أبوظبي: دار العيدروس للكتاب الحديث، ٢٠٠٢).

النظام الأساسي (الدستور) لسلطنة عمان.

مجموعة مؤلفين، الثابت والمتحول ٢٠١٤: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، على الرابط: <https://goo.gl/DXi4Ej>

المراجع الأجنبية:

Barany, Zoltan, *How Armies Respond to Revolutions and Why*, (Princeton : Oxford : Princeton University 133-164.

Costello, Matthew & others، Bread، Justice, or opportunity? The determinants of the Arab Awakening Protests, “*World Development*”, Vol.67.Pluto Journals, 2000.

Owen, Roger, 2004. *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*. 3rd ed. (London ; New York : Routledge).

Stephen Haber, “Authoritarian Government. “In : Barry Weingast and Donald Wittman (eds), *Oxford Handbook of Political Economy*, (UK : Oxford University Press, 2006).

Sahliyah, Emile, “The Limits of State Power in the Middle East”. *Arab Studies Quarterly* 22 (4). *Middle East*. 3rd ed. (London ; New York : Routledge).